مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد

المجلد: 01 – العدد: 02 (جوان 2019)

www.mer-j.com

دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر

The Role Of E-Government In Mitigating Administrative Corruption: The Case Of Algeria

بركنو نصيرة [1]♦، ثابتي الحبيب [2]

[1] دكتوراه، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، معسكر (الجزائر)

الإيميل: berkennou.n@gmail.com

[2] أستاذ التعليم العالي، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، معسكر (الجزائر)

الإيميل: habib_tabeti@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-03-22 **تاريخ القبول:** 2019-06-28 **تاريخ النشر:** 2019-06-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري باستعراض حالات عملية نجحت في ذلك مثل نموذج الهند وكوريا الجنوبية، ثم التطرق إلى تجربة الحكومة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الحكومة الإلكترونية والفساد، وأن الحكومة الإلكترونية تساهم في التخفيف من الفساد الإداري من خلال تقديم الخدمات العامة بجودة ومرونة من حيث الوقت والمكان وبعدالة وشفافية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن مستوى الفساد مرتفع بالجزائر، وجهود الحكومة الإلكترونية لا تزال محتشمة وتتسم بالتطور التدريجي خلال السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، الحكومة الإلكترونية، الجزائر، الهند، كوريا الجنوبية.

تصنيف JEL : D73، G38، M15.

Abstract:

The study aims to highlight the key role played by e-government in combating administrative corruption by reviewing successful cases such as India and South Korea, and then the Algerian government experience. The study concluded that there is an inverse relationship between e-government and corruption. Reducing administrative corruption by providing public services with quality and flexibility in terms of time, location, fairness and transparency, and reducing human mediation. The study also found that the level of corruption is high in Algeria, and e-Government efforts are still growth in recent years.

Keywords: Corruption, Administrative corruption, E-government, Algeria, India, South Korea.

JEL Classification: D73 ،G38, M15.

♦ **المؤلف المراسل:** بركنو نصيرة، **الإيميل:** berkennou.n@mail.com

1. مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة قديمة ارتبطت بالوجود البشري على وجه الأرض، وبتطور المجتمعات على مر السنين تطور الفساد ليصبح آفة خطيرة ومتشعبة لتمس جميع جوانب حياة الأفراد في المجتمع ليتغلغل إلى جميع المجالات: السياسية، القضائية، الإقتصادية، المالية والإدارية...وغيرها من المجالات.

إن الحكومة في شكلها التقليدي تقدم خدماتها عبر القنوات الإدارية الكلاسيكية المتسمة بالبطء في معالجة عمليات تقديم الخدمة وكثرة الوسطاء والطوابير الكثيرة التي أثقلت كاهل المواطن وهذا كله ساهم في تغذية الفساد الإداري بمختلف أشكاله من الرشوة والابتزاز...إلخ. الأمر الذي أدى إلى بحث الحكومات عن سبل وآليات جديدة لمكافحة الفساد والقضاء عليه خاصة في ظل بروز منظمات دولية هدفها الأساسي كشف حالات الفساد كمنظمة الشفافية الدولية؛ ومن بين هذه الآليات الحكومة الإلكترونية باستغلال التطور التكنولوجي السريع والاستخدام المتزايد للإنترنت لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا بما يساعد على إلغاء الحواجز الزمانية والمكانية والتقليل من التفاعل البشري باعتباره السبب الرئيسي للفساد الإداري.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق تتجلى إشكالية الدراسة في التالي: ما مدى تطبيق الحكومة الجزائرية للحكومة الإلكترونية كأداة فعالة لمكافحة الفساد؟.

2.1 أسئلة البحث:

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالفساد الإداري؟ وما هي أنواعه وأسبابه؟
- ما المقصود بالحكومة الإلكترونية؟ وما هي ركائزها ومتطلبات نجاحها؟
- هل استطاعت الحكومة الجزائرية التحول من الشكل التقليدي إلى الحكومة الإلكترونية بالمستوى المطلوب؟
- ما هو مستوى الفساد على مستوى الحكومة الجزائرية، وهل هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد؟

2. ماهية الفساد الإداري:

2. 1 تعريف الفساد:

للفساد في اللغة عدة معان منها (سلامة بن سليم الرفاعي، 2015، ص 27):

- أخذ المال ظلما.
- البطلان، يقال فسد العقد أي بطل.
- التلف والعطب والاضطراب والخلل، يقال فسدت الأمور اضطربت وأدركها الخلل، وفي التنزيل العزيز: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).
- الجدب والقحط، وفي التنزيل العزيز: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون).
- مجاوزة الصواب والحكمة.

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة Corruption مشتقة من الفعل اللاتيني Corruptus والذي يعني حرفيا المادة المكسورة أو المحطمة (محمد إبراهيم الزبيدي، 2017، ص 22).

ويعرف الفساد اصطلاحا بأنه انحراف عن القيم والأخلاقيات التي تحكم السلوك الإنساني، يقوم به أفراد من ذوي المصالح النفعية بشكل غير شرعي وغير قانوني غايته التربح وتعظيم الرفاهية الذاتية (هاشم الشمري، إيثار الفتلي، 2011، ص 24).

2.2 خصائص الفساد:

يتميز الفساد بالخصاص التالية(هاشم الشمري، إيثار الفتلي، 2011، ص 24):

- يشمل أكثر من شخص.
- يتم بسرية.
- يتضمن عنصر التزام وفائدة متبادلة.
- يموه مرتكبوه عن أنشطتهم.
- مرتكبوه مؤثرون في قراراتهم.
- يتضمن خداع وخيانة.

3.2 عوامل انتشار الفساد:

يعتمد انتشار الفساد في مجتمع ما على عدة عوامل أهمها (أحمد مصطفى، صبيح،2016، ص 44):

3.2. 1 وجود دوافع لارتكاب الفساد: ضغوط مالية ونفسية، فقر وطمع وجشع.

3.2. 2 وجود فرص لارتكاب الفساد:

- ضعف نظم الرقابة والمتابعة والمساءلة.
- انتشار الفساد في المنظمة والفساد يحمي الفساد.
- ارتكاب القيادات الإدارية العليا لجرائم الفساد يقلل من خوف الآخرين.
- ضعف آليات اكتشاف الفساد ومقوماته.
- ضعف العقوبات ضد الفساد.
- التواطؤ لإخفاء حالات الفساد المكتشفة.

3.2. 3 وجود مبررات لارتكاب الفساد:

- انتشار الفساد كالسرطان.
- النظرة إلى الفساد على أنه شيء عادي يقوم به الكل.
- ضعف ايمان واخلاقيات الأفراد داخل المنظمة و المجتمع.

4.2 أنواع الفساد:

4.2. 1من حيث الحجم (محمد صادق، إسماعيل، 2014، ص18**):**

- **الفساد الصغير(** فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين.
- **الفساد الكبير** (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين): والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

4.2. 2 من ناحية الانتشار(محمد صادق،إسماعيل، 2014، ص18**):**

- **فساد دولي:** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها بالعولمة بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

- **فساد محلي:** وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.

2.4.3 حسب المعنى (عبد الرزاق، مقرى، 2008):

- **الفساد بمعنى الظلم:** وهو إلحاق الأذى بالإنسان ماديا ومعنويا بفعل الإنتقام أو الرغبة في الإخضاع.
- **الفساد الذي يتسبب فيه سوء تدبير شؤون الناس لقلة الكفاءة والفاعلية أو نتيجة نزعة التفرد.**
- **الفساد بمعنى الانتفاع غير الشرعي بحكم المنصب:** وهو أكثر ما تعنيه الدراسات المتعلقة بالفساد في السنوات الأخيرة.

2. 4.4 من حيث المظهر:

- **الفساد السياسي:** مجموع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة.
- **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في مؤسسات التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
- **الفساد الأخلاقي:** مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ومن مظاهر الفساد الأخلاقي هي القيام بأعمال مخلة بالحياء.
- **الفساد الإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد الإدارية أو التنظيمية وكذلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه (عبد الرحيم، فؤاد، والرفاعي، الفارس، 2013،ص 187).
- **الفساد القضائي:** يعني ضياع الحقوق وتفشي الظلم وتلاشي فرص المساءلة (عبد المجيد محمود، عبد المجيد،2014).

2. 5 الفساد الإداري:

الفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف واحد ولذلك ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع وهو الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (حمزة حسن، خضر الطائي، ومازن ليلو، راضي، 2015، ص 20).

عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة (سمير،التنير، 2009، ص 15).

الفساد الإداري هو سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية (مثل العائلة، القرابة، الصداقة) أو الإستفادة المادية أو استقلال المراكز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي الذي يرفع هذا السلوك الى استعمال الرشوة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام مثل التوزيع الغير القانوني للموارد من أجل الإستفادة الخاصة (صبحي، سلام، 2014، ص 12).

الفساد الإداري هو استغلال رجال الإدارة، العاملين في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة، تحقيقا لمصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعة (سامر مؤيد، عبد اللطيف، وحيدر سامي، غريب، 2018، ص ص 76-98).

5.2. 1 أشكال الفساد الإداري:

يتخذ الفساد في الجوانب الإدارية عدة أشكال أبرزها وأكثرها انتشارا (مجاشع، محمد علي، 2016، ص ص 21-24):

5.2. 1. 1 الإنحرافات التنظيمية: وهي المخالفات والانحراف عن المعايير والقواعد التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته، ومنها: امتناع الموظف عن أداء العمل.

5.2. 1. 2 الإنحرافات السلوكية: وهي مخالفات إدارية ترتكب من قبل أي موظف، وتتعلق بسلوكه الشخصي، أهمها: إهانة الوظيفة العامة، سوء استخدام السلطة والواسطة.

2. 5. 1. 3 الإنحرافات المالية والإدارية: ويقصد بالمخالفات المالية والإدارية ما يتصل بسير العمل المنوط بالموظف.

5.2. 1. 4 الإنحرافات الجنائية: وتتمثل فيما يلي:

- الرشوة.
- المحاباة والمحسوبية.
- السرقة والاختلاسات.
- التزوير والتقليد (الغش).
- الإبتزاز.
- الإحتيال.
- إساءة استغلال الوظائف والإهمال في العمل.
- التلاعب.
- غسيل الأموال.

5.2. 2 أسباب الفساد الإداري:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى خلق هذه الآفة المتمثلة في الفساد الإداري والتي يمكن اجمالها بالآتي (http://abu.edu.iq/en/research/articles/12288):

5.2. 2. 1 أسباب تتعلق بالإدارة العامة: إن الخلل في الإدارة العامة له الأثر الكبير في انتشار ظاهرة الفساد الإداري ويتمثل ذلك في عدم تحديد المهام والواجبات بدقة في الجهات الحكومية وتعقد الإجراءات وضعف الرقابة الذاتية في الأجهزة الحكومية وعدم ربط الرواتب والأجور بالكفاءة والنزاهة وعدم توفر الشفافية في سبيل ذلك.

5.2. 2. 2 تدني الرواتب والأجور: إن انخفاض مستوى الرواتب والأجور في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسية والجوهرية للفساد، فانخفاضها وعدم كفايتها لتلبية المطالب أدى إلى خلق بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى بديلة، حتى لو كان ذلك من خلال نهج السلوك السيء.

5.2. 2. 3 القصور في تطبيق القوانين: إن التقصير والتهاون في تطبيق العقوبة يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل وقوع الجريمة، فالمذنب إذا لم يعاقب يزداد سوءا لعدم وجود الرادع، والراغب في الجريمة يستسهل الأمر، وضعاف النفوس وعديمي الضمائر الخالين من القيم يتخذون مسارا لهم فينتهجونه.

5.2. 2. 4 ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة.

3.الحكومة الإلكترونية ودورها في التخفيف من الفساد الإداري:

1.3 مفهوم الحكومة الإلكترونية:

إن تعريفات الحكومة الإلكترونية كثيرة ومتباينة تتباين بعدد مستخدميها والمستفيدين منها والقائمين على تنفيذها، إذ يشير Maranny (2011) أن الحكومة الإلكترونية تتضمن إقامة شبكة حكومية أمنة وقاعدة بيانات مركزية، من أجل تفاعل تعاوني أكثر كفاءة بين الأقسام الإدارية الحكومية، وتتضمن إيصال الخدمات بالاعتماد على الويب، وديمقراطية رقمية لمحاسبة أكثر شفافية للحكومة (إيمان مرعي، حسن، ومحمد مصطفى،القصيمي، 2013، ص ص 9-26).

الحكومة الإلكترونية هي إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية (ربحي مصطفى، عليان، 2015، ص 23).

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل (عبد اللطيف، قطيش، 2013، ص 177).

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على الشبكة (فهد بن ناصر، العبود، 2016، ص 28).

2.3فوائد الحكومة الإلكترونية (T.M.Vinod Kumar, 2015, P 06**):**

2.3. 1للمواطن:

- خدمات حكومية على مدار الساعة وأيام الأسبوع (24ساعة × 7 أيام).
- خدمة اقتصادية وملائمة (لا حاجة لزيارة فعلية للمكتب).
- خدمة سريعة وفعالة.
- الشفافية (لا فساد).
- العدالة (يمكن لأي شخص الوصول إليها).
- الملاءمة (يمكن الوصول إليها أثناء التنقل باستخدام الهواتف المحمولة أو في المنزل باستخدام الكمبيوتر المكتبي).

2.3. 2 للحكومة:

- تحسين صنع السياسات ووظائف التنمية نتيجة لمعلومات أفضل وحديثة.
- اكتساب البيانات وتخزينها واسترجاعها بسرعة فائقة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل.
- إدارة أفضل للعمليات الحكومية.
- نشر أفضل للقواعد واللوائح والأنشطة الحكومية.
- أداء أفضل في الوظائف التنظيمية مثلا لضرائب.
- أداء أفضل في القطاعات الاجتماعية مثلا لتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.
- خلق الصورة الإيجابية للحكومة الحديثة والمتطورة.

2.3. 3 للأعمال:

- تقليل الوقت في تأسيس الأعمال الجديدة (التقليل من البيروقراطية).
- المساعدة في قيادة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

- توافق أفضل مع القواعد واللوائح الحكومية لتشغيل الأعمال لأن برامج الكمبيوتر تعمل على أساس النظام القائم على القواعد دون أي تقدير.
- طريقة أكثر ملاءمة وشفافية لممارسة الأعمال التجارية مع الحكومة من خلال الشراء الإلكتروني بعد المناقصة الإلكترونية.
- مراقبة أفضل على حركة البضائع من خلال المراقبة عبر الإنترنت.
- إجراء معاملات نقدية عبر الإنترنت (المعاملات المصرفية الإلكترونية، الدفع الإلكتروني).

3.3 نماذج الحكومة الإلكترونية:

لقد ظهرت نماذج متعددة للحكومة الإلكترونية والتي تتوافق مع نماذج التجارة الإلكترونية. حيث صنف الخبراء أعمال الحكومة الإلكترونية من خلال مجموعة من العلاقات كما يلي(عماد أحمد، أبو شنب وآخرون، 2011، ص 61):

3.3.1 حكومة-مواطن (Government to Citizen).

3.3.2 الحكومة-الأعمال (Government to Business).

3.3.3 الحكومة-الحكومة (Government to Government).

3.3.4 الحكومة-الموظفين (Government to Employees).

4.3 الحكومة الإلكترونية والفساد الإداري:

من المشاكل التي تواجهه الحكومات مشكلة عالمية تترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية على حد السواء وهي مشكلة الفساد الإداري الذي يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في العمل ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية للدولة. والفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص منها أو الحد من هذه الظاهرة ومن المعالجات المتبعة للتخلص من هذه الظاهرة هي الحكومة الإلكترونية حيث أصبحت من الضروريات لما لها من الإيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات مختلفة فضلا عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية (مريم خالص، حسين، 2013، ص ص 439-460).

وفيما يلي عرض لأهمية الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد:

تساهم الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة لجميع المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات الحكومية للجميع من أفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية، ويتم التعامل الإلكتروني مع الخدمات الحكومية من خلال ميكنة هذه الخدمات.

وتقضي الحكومة الإلكترونية على العوائق البشرية التي تقوم بدور يحول دون وصول المعلومات إلى المدراء والرؤساء، حيث يستطيع المواطن في الحكومة الإلكترونية أن يصل مباشرة بموضوعه إلى أي مختص سواء كان هذا الشخص رئيسا للقطاع أو وزيرا أو رئيسا للوزراء أو حتى كما نرى ما يحدث في البيت الأبيض من إمكانية التواصل المباشر مع رئيس الدولة من خلال ما يطلق عليه التواصل المباشر مع الرئيس الأمريكي.

ومن مظاهر الشفافية أيضا عمليات الشراء الحكومية، لأن الحكومة تشتري من خلال مناقصات وممارسات منشورة على مواقعها على الانترنت ولا يوجد مكان لتدخل بشري يتلاعب بالعروض المقدمة أو يقدم أو يحجب أي منها ولا يستطيع أحد أن يقيمها بصورة تؤدي إلى خروج بعض العروض غير المرضي عنها وبقاء العروض المرضي عنها (الشايب، محمد، 2009، ص ص 90-91).

إن عملية بناء جهاز تسليم فوري عن طريق الكمبيوتر تتطلب بحد ذاتها أن تكون هناك قواعد وإجراءات قياسية عبر المناطق وأن تكون واضحة ومحددة وبالتالي قابلة لأن تدون في الكمبيوتر. وهذا يخفف من اتباع الطرق الاستنسابية وتوفير الفرص للأعمال الاعتباطية المتوافرة للموظفين المدنيين عندما يتعاملون مع مقدمي الطلبات على أساس الحالات الفردية. بالإضافة إلى ذلك، بما أن هناك إمكانية أكبر للكشف عن الأعمال الخاطئة فالخوف من الإحراج الناتج عن هذا الأمر يكون رادعا عن القيام بأعمال الفساد (مصطفى يوسف، كافي، 2009، ص 146).

أثبتت أبحاثا ميدانية عديدة أثار تطبيقات الحكومة الإلكترونية على أعمال الفساد، وقد أثارت حكومات كثيرة فتح خط مباشر في الدوائر الحكومية التي توجد بينها وبين الشعب أو في العمل، ووضع حدود مشتركة كثيرة والتي يلاحظ أنها دوائر فاسدة نسبيا، وتشير التقارير الميدانية إلى أن وكالات جمع الضرائب تنزع إلى القيام بأعمال الفساد على الأخص، الأمر الذي لا يؤدي إلى الاستغراب، اتجاه أكبر نسبة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية إلى الدوائر الحكومية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بجمع الضرائب.

يمكن الوقوف على وجهتي رأي بشأن الحكومة الإلكترونية فيما يخص مكافحة الفساد، حيث يشير الرأي على أن تحسين الحكومة الإلكترونية بإمكانه تخفيف فرص الفساد بمساعدة مقاييس المراجعة الجيدة، حيث سيسهل ذلك منافع ومنازعات الوظائف العامة، ويخفض كلفة الصفقات، ويفرض القواعد القانونية بشدة كبيرة، ويخفض التكتم ويزيد من مستوى الشفافية. والرأي الثاني يرى أن الحوسبة قد تمد محترفي تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمصادر جيدة للدخل، فالأنظمة الجديدة قد تغرس الخوف الذي ينال من قبضة بعض الموظفين ويحدد وصولهم إلى المعلومات الحساسة، ورغم ذلك فإن نفس الأنظمة قد تعطي فرصة جديدة إلى موظفين أذكياء في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اختراق الأنظمة التي تحتوي على معلومات حساسة الأمر الذي يؤدي إلى الفساد.

الحكومة الإلكترونية تقدم حلا جزئيا لمشكلة الفساد المتعدد الوجوه، إذ تقلل من الاستنسابية، وبالتالي تحد من بعض الفرص السانحة للأعمال الاعتباطية، كما تزيد فرص الكشف عن الفساد من خلال الاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية مما يمكن من متابعة المتسببين في أعمال الفساد المالي على المستوى الإقليمي والدولي كما تساهم في جعل القوانين أبسط وأكثر شفافية من خلال تواجدها الدائم على الانترنت(الشايب، محمد، 2009، ص ص 90-91).

تقضي الحكومة الإلكترونية على البيروقراطية من خلال إلغاء دور الموظفين الوسطاء (فداء، حامد، 2015، ص 201)؛ فعندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمعنيين، وفي ذلك مكافحة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور، مما يجعله أيسر تحقيقا لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة، خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس (سمية،بومروان، 2014، ص 51).

علاوة على ذلك، لا يمكن للحكومة الإلكترونية تقديم معلومات أكبر للسكان فحسب، بل أيضا إزالة سلطة الموظف العمومي وتسمح للمواطنين بإجراء المعاملات بأنفسهم والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفساد. لقد تم الاستشهاد بالفساد كواحد من أكثر التحديات انتشارا واستمرارا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم. وأشار Haqueأن استخدام الحكومة الإلكترونية يمكن أن يقلل التكاليف والتأخيرات في معالجة وتقديم الخدمات،

وتوسيع وصول المواطنين إلى معلومات القطاع العام، وزيادة الشفافية والمساءلة العامة، وإضعاف الميول السلطوية (Jin-Wan Seo, and Hasan MdGolamMehedi, 2016, PP 1-6).

والعلاقة بين الحكومة الإلكترونية والفساد علاقة عكسية كما هو مبين في الشكل رقم 01 حيث نلاحظ أنه كلما زاد مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية إنخفض مؤشر مدركات الفساد (CPI) والعكس صحيح. وهو ما يعزز من دور الحكومة الإلكترونية في التخفيف من الفساد.

الشكل رقم 01: العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية عام 2016

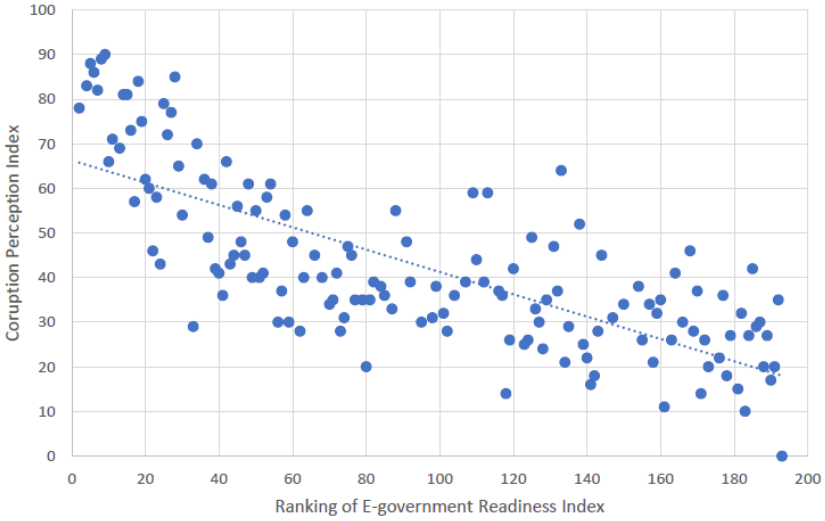

بالرغم من أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يزيد من مقدار الشفافية في الأداء الحكومي، ويقلل فرص الفساد الإداري، إلا أنه يفتح مجال آخر للفساد الإلكتروني لخبراء الإلكترونيات ومحترفي السرقة الإلكترونية، وهنا تأتي أهمية وجود القوانين والأنظمة القادرة على مواجهة هذا النوع من الفساد ومعاقبة مرتكبيه، وكذلك أساليب الحماية الإلكترونية للمواقع الإلكترونية التي تعتمد عليها الحكومة الإلكترونية (سامي محمد، قاسم دياب، 2013، ص 35).

4.تجارب عملية لمكافحة الفساد الإداري من خلال الحكومة الإلكترونية:

4. 1 بلدية سيوول في كوريا الجنوبية (محمد مدحت، محمد، 2016، ص ص 206-207):

تعتبر الحكومة الإلكترونية من الوسائل المتطورة الكثيرة التي تقود إلى مزيد من الشفافية، وإلى مكافحة الفساد الإداري في القطاعات والإدارات الحكومية، وخاصة التي تتعامل مع الجمهور.

إن جهاز بلدية سيوول المقترح يمثل نموذجا ناجحا لمكافحة الفساد من خلال جعل عمليات أخذ القرار، والأعمال الفردية للموظفين المدنيين أكثر شفافية. والنظام يمكن من اقتفاء أثر طلبات فردية لتراخيص متنوعة للبلدية على شاشة الكومبيوتر.

إن الأنظمة الداخلية المقترحة المتفرعة والموسعة في سيوول في التسعينات، والتي ساعد على إنشائها نشاط الأعمال البيروقراطية في المدينة، خلقت فرصا جديدة للفساد. وفي عام 1998م، أعلن رئيس البلدية حربا شاملة على الفساد من خلال إجراءات وتدابير وقائية وتأديبية مما سبب شفافية أكبر في الإدارة، وعزز الشراكة في العمل بين القطاعين الحكومي والخاص.ان استحداث الحكومة

الالكترونية كان بداية لسلسلة واسعة من المبادرات والتي استحدث الكثير منها قبل عهد الكمبيوتر؛ حيث اشتملت على تبسيط وتقليل الأنظمة، وحثت المواطنين على مكافحة الفساد، كما تضمن برنامج الحكومة الإلكترونية إنشاء موقع يدعى **OPEN** (online proceduresenhancement for civil applications) **"تعزيز الإجراءات المفتوحة المباشرة على الكمبيوتر للطلبات المدنية"**. وهذا المدخل يوضح ويفسر للمستخدمين عناصر أو عوامل حافزة ضد الفساد، ويبرز مؤشرا ضد الفساد، ويتمحور حول خمس خدمات أو مرافق تعد الأكثر تعرضا للفساد. كما يقدم معلومات إلى المواطنين بشأن القوانين والإجراءات أو الخطوات المتخذة، وبواسطته من الممكن ضبط ومراقبة الوقت الفعلي لسير العمل في طلبات الرخص والإجازات.وفي نهاية سنة 2000م بلغ عدد المتواصلين مع هذا الموقع المليونين. وللتشجيع على زيادة عدد المستخدمين لهذا الموقع؛ فقد تيسر سبيل الاتصال بالجهاز عبر الهاتف الخلوي عام 2001م.وقد اختلفت الطرق في تقييم الجهاز. فاظهر بحث ميداني شمل 1245 مواطنا على ان 84% يعتقدون بأنه أثمر شفافية أكبر، كما أقيمت أبحاث ميدانية بواسطة قسم الشفافية الدولية في كوريا الجنوبية لعامي 2000 و 2001م، وأشارت التقارير إلى الاهتمام المتزايد بالجهاز، ولكن هناك انخفاضا تدريجيا في درجة الاكتفاء والرضا لدى المستخدم مع مرور الوقت. وللجهاز الفضل في توفير الوقت، وتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات المطلوبة، لكنه اعتبر إلى حد ما أقل تطورا فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد أكثر من السنة السابقة.

على العموم، فإن النقطة الأساسية والإرتكازية لبرنامج سيوول لمحاربة الفساد ليست تكنولوجيا المعلومات – أي التكنولوجيا بحد ذاتها أو البحتة – بل تبسيط الأنظمة والإجراءات، وإعادة توجيه لممارسات العمل، والشفافية في النهج والإجراءات، والتواصل الفعال مع المواطنين، ومن أجل جهود فعالة ضد الفساد على المصلحين أن يتطلعوا إلى أبعد من الحالات الفردية للفساد واستهداف العوامل الأساسية والبنيوية التي تساهم في نمو الفساد وتكاثره. وسيوول تكشف عن النجاح في هجوم متشعب الأطراف.

وقد ساهم عاملان على الأخص في نجاح عملية التطبيق: أولهما الإدارة القوية والحكيمة لرئيس البلدية، وثانيهما مشاركة المواطنين المكثفة والواسعة.

4. 2 تجربة الهند:

قامت الهند وبقيادة رئيس الوزراء ShriNarendraModiبإطلاق مبادرة الهند الرقمية (Digital India) عام 2006 من خلال الموقع الإلكتروني: http://www.digitalindia.gov.inوتتضمن المبادرة ثلاث رؤى وهي: 1) انشاء بنية تحتية رقمية لاستخدامها من قبل جميع المواطنين؛ 2) لتوفير الخدمات العامة عند الطلب والحوكمة 3) وضمان التمكين الرقمي للمواطنين (http://www.digitalindia.gov.in).كما قامت الهند بتخصيص موقع إلكتروني (http://ipaidabribe.com) للتبليغ عن الرشاوي.

نجحت الهند في التخفيف من حدة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية بما يلي:

4. 2. 1 الجمارك الهندية على الانترنت.

4. 2. 2 CARD 'Computer aided registration project:

مشروع تسجيل بمساعدة الحاسوب لمعاملات بيع / شراء الممتلكات غير المنقولة في ولاية Andhra Pradesh بالهند (Amitabh Ojha, and ShailendraPalvia, and M. P. Gupta, 2008, PP 160-170)، والهدف منه هو الحد من الفساد في إجراءات التسجيل التقليدية المرهقة حيث تضمنت 13 خطوة مثلا لتحقق من قيمة العقار، وحساب رسم الطابع، والحصول على الوثيقة القانونية، والتحقق بواسطة المسجل الفرعي، ونسخ الوثيقة، ونشر الإدخالات في السجل وما إلى ذلك. كل خطوة وكل شخص في هذه العملية سببت الفساد وساهمت فيه مما أدى إلى غياب الشفافية ومبادئ توجيهية

لجميع العمليات وهو ما يجعل المواطنون بالاضطرار لدفع الرشوة. تمت شغيل CARDفي 387 مكتب تسجيل فرعي عبر ولايةAndhra Pradesh. بعد تنفيذ CARD، انخفض وقت التسجيل من 1 إلى 7 أيام إلى ساعة واحدة، وإصدار شهادات الرصيد من 1 إلى 5 أيام إلى 10 دقائق، وإصدار نسخ مصدقة من 1 إلى 3 أيام إلى 10 دقائق. يمكن الآن إكمال كتابة المستندات، التي اعتادت على اتخاذ عدد من الأيام، في غضون 30 دقيقة، فيما يستغرق إصدار شهادات التقييم، التي كانت تستغرق يوما واحدا كاملا الآن أقل من 10 دقائق. في غضون ستة أشهر من تنفيذ CARD، تمت نفيذ 80٪ من جميع المعاملات إلكترونيا وجلبت CARDالشفافية في تقييم العقارات، ويمكن للمواطنين أنفسهم حساب الرسوم. والآن، يتعامل نظام CARDمع 5.7 مليون مستند، و 3.6 مليون شهادة رهن، و 2 مليون من زيادات تقييم السوق. وبذلك أهم إنجاز لCARDهو القضاء على الوسطاء والفساد المنظم(SapanjeetKaur, 2015).

2.4. 3 استخدام الكمبيوتر في سجلات الأراضي في كارناتاكا بالهند (صفوان المبيضين، 2011، ص108**):**

إن مشروع بهومي "Bhoomi" أو "الأرض" لتسليم سجلات الأراضي مباشرة عن طريق شاشة الحاسوب في كارناتاكا، وهي إحدى ولايات الهند الست والعشرين، يظهر فوائد عمل الحكومة على فتح سجلاتها كي تمكن مواطنيها من التصدي للأعمال البيروقراطية العشوائية والحد منها. كما يظهر أيضا كيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية والتقنية للتخلص من الأعمال الاستنسابية لدى الموظفين المدنيين.إن دائرة الضرائب في كارناتاكا سجلت على الحاسوب عشرين مليونا من ملفات ملكية الأراضي لـ 6 و 7 مليون مزارع في الولاية. ووفقا للنمط الورقي اليدوي احتفظ 9000 محاسب قروي بسجلات الأراضي. وكان على المزارعين الطلب من محاسب القرية الحصول على نسخة من سجل حقوق الزراعة والاستئجار التابع لهم وهو بمثابة وثيقة أساسية لحصولهم على قروض مصرفية. ولم يكن من السهل إياد أولئك المحاسبين. وكان يستغرق وقت تأمين هذه السجلات من ثلاثة إلى ثلاثين يوما، حسب أهمية السجل للمزارع وبالتالي حجم أو قيمة الرشوة، وتتراوح قيمة الرشوة من 100 روبية إلى 2000 روبية، أي ما يعادل من الدولارين إلى الأربعين دولارا أمريكيا.كان على محاسب القرية تعبئة جميع طلبات التغيير، أي تلك الداعية إلى تغيير سجلات ملكية الأراضي عند بيع أو وراثة قطعة ارض، كما كان عليه أيضا إرسال تقارير إلى الفرقاء المعنيين وإرسال المعلومات إلى مكاتب بلدية القرية. وفي أكثر الأحيان لم ينقذ أي من هذه الأعمال ولم يتم الاحتفاظ بأي سجل. وإذا لم تقدم أي اعتراضات خلال ثلاثين يوما، كان مفتش الضرائب يقوم بتحديث وتجديد سجلات الملكية، وقد يستغرق عمله هذا وقتا طويلا يصل إلى السنتين.

أما مبادرة بهومي فقد قللت من استنسابية مسؤولي الحكومة من خلال وضع اجراءات وتدابير لتسجيل طلبات التغيير بواسطة الحاسوب. فبإمكان المزارعين الآن الوصول إلى قاعدة المعلومات والحصول على نسخة مطبوعة من سجل الزراعة والاستئجار في 180 كشكا موجودة على الحاسوب لقاء 15 روبية أي أقل من دولار أمريكي واحد. ويمكن للمزارع الاطلاع على طلبه بلمسة على لوحة مفاتيح الشاشة المزودة على أساس قاعدة اختبارية في ثلاثة من الأكشاك الممكنة.

4. 3 دراسة حالة الجزائر:

4. 1.3 واقع الفساد في الجزائر:

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا الواقع مع إرتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، وتبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من

2001-2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزاري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة، ...إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010 (كريفار، مراد، و بربري، محمد أمين، 2017، ص ص 53-66).

ووفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية نجد أن دولة الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مكافحة الفساد دوليا؛إذ نلاحظ من الجدول رقم 01أن الفساد في الجزائر في السنوات الماضية بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 احتلت المراتب الأخيرة دوليا حسب مؤشر مدركات الفساد(Corruption Perceptions Index) حيث قدر في حدود 100، أما على المستوى العربي احتلت المرتبة التاسعة والعاشرة مقارنة بالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية المتصدرة المراتب الأولى نتيجة تسخير كل الإمكانيات المتاحة لتقديم خدماتها إلكترونيا للمواطن.

الجدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (C P Index)

الدول	2012			2013			2014			2015			2016			2017		
	الرتبة	عربيا	دوليا	الرتبة	عربيا	دوليا	الرتبة	عربيا	دوليا	الرتبة	عربيا	دوليا	الرتبة	عربيا	دوليا	الرتبة	عربيا	دوليا
الإمارات العربية المتحدة	68	01	27	69	01	26	70	01	26	70	02	23	66	01	24	71	01	21
قطر	68	01	27	68	02	28	69	02	27	71	01	22	61	02	31	63	02	29
السعودية	44	05	66	46	05	63	49	03	55	52	04	48	46	04	62	49	03	57
الأردن	48	03	58	45	06	66	49	03	55	53	03	45	48	03	57	48	04	59
عمان	47	04	61	47	04	61	45	04	64	45	07	60	45	05	64	44	05	68
تونس	41	06	75	41	08	77	40	06	79	38	08	76	41	07	75	42	06	74
المغرب	37	07	88	37	09	91	39	07	80	36	09	88	37	08	90	40	07	84
الكويت	44	05	66	43	07	69	44	05	67	49	06	55	41	07	75	39	08	85
البحرين	51	02	53	48	03	57	49	03	55	51	05	50	43	06	70	36	09	103
الجزائر	34	08	15	36	10	94	36	09	100	36	09	88	34	09	108	33	10	112
مصر	32	09	118	32	11	114	37	08	94	36	09	88	34	09	108	32	11	117
لبنان	30	11	128	28	13	127	27	11	136	28	11	123	28	10	136	28	12	143
موريطانيا	31	10	123	30	12	119	30	10	124	31	10	112	27	11	142	28	13	143
العراق	18	15	169	16	16	171	16	15	170	16	13	161	17	12	166	18	14	169
ليبيا	21	14	160	15	17	172	18	14	166	16	13	161	14	13	170	17	15	171
السودان	13	16	17	11	19	174	11	17	173	12	15	165	14	13	170	16	16	175

															3			
175	17	16	170	13	14	154	12	18	161	13	19	167	14	18	156	13	23	اليمن
178	18	14	173	14	13	154	12	18	159	12	20	168	15	17	144	12	26	سوريا
179	19	12	175	15	11	163	14	15	171	16	15	173	18	14	-	-	-	جنوب السودان

المصدر:(https://www.transparency.org (24/12/2018 à 09:57)

4. 3. 2 آليات مكافحة الفساد في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى مكافحة الفساد بشتى الطرق من خلال سن القوانين واستحداث هيئات للتخفيف من حدة الفساد، ووفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية تم استطلاع رأي مواطنو الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول أداء حكوماتهم في محاربة الفساد فكانت النتيجة بإجماع أغلبية المواطنون حول الأداء السلبي لحكوماتهم في محاربة الفساد بما فيها الجزائر بنسبة 69% كما هو مبين في الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02: جهود الحكومة في محاربة الفساد

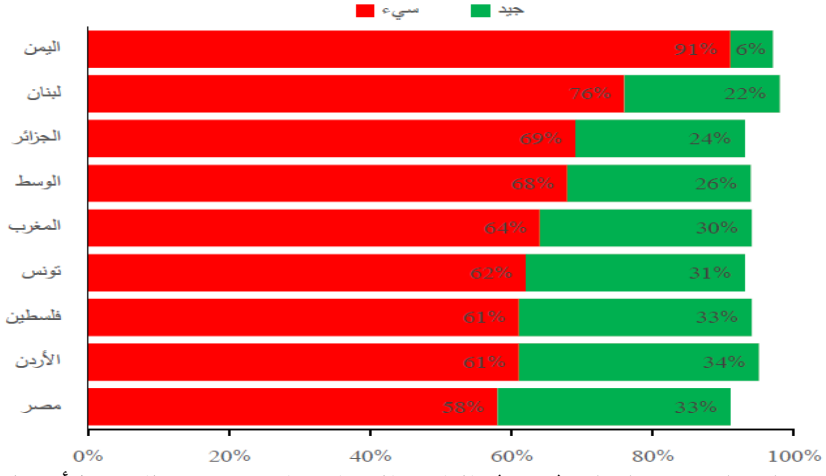

المصدر: منظمة الشفافية الدولية (2016)، **الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص 14.

4. 3. 1.2 تشريع قوانين لمكافحة الفساد كما هو مبين في الجدول رقم 02.

الجدول رقم 02: قوانين مكافحة الفساد

القانون	التأسيس
قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.	قانون رقم 05-01 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 06 فيفري سنة 2005.
قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري سنة 2006.
قانون تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.	القسم الثامن (**مكافحة الفساد**) من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015.

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. 3. 2. 2 وضع مدونات أخلاقية: توجه السلوك نحو ما يجب التزام به من أخلاق في مهنة معينة مما يخفف من السلوك الإنحرافي وبالتالي التخفيف من حدة الفساد، وهو ما سعت إليه الجزائر بوضع المدونات الأخلاقية تنص في طياتها على الأمانة والنزاهة وغيرها من المبادئ والجدول رقم 03 يشير إلى أهم المدونات الأخلاقية للمهن.

الجدول رقم 03:المدونات الأخلاقية لبعض المهن في الجزائر

المدونة الأخلاقية	السنة
مدونة أخلاقيات الطب	1992
مدونة أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد	1996
مدونة أخلاقيات مهنة القضاء	2006
ميثاق أخلاقيات والآداب الجامعية	2010
ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية	2015

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. 3. 2. 3 تأسيس هيئات مكافحة الفساد: والجدول رقم 04 يوضح الهيئات المستحدثة على مستوى الجزائر لمكافحة الفساد.

الجدول رقم 04: هيئات مكافحة الفساد في الجزائر

الهيئة	الصفة	التأسيس
مجلس المحاسبة	حكومية	1980
المفتشية العامة للمالية	حكومية	1980
خلية معالجة الاستعلام المالي	حكومية	2002
الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	حكومية	2006
الديوان المركزي لقمع الفساد	حكومية	08 ديسمبر 2011
الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد	غير معترف بها	2012

المصدر: من إعداد الباحثين.

وبالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد حسب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفسادإلا أن الجزائر ليس لديها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب نظيراتها مصر، السودان، ليبيا وسوريا وغيرها كما هو مبين في الشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

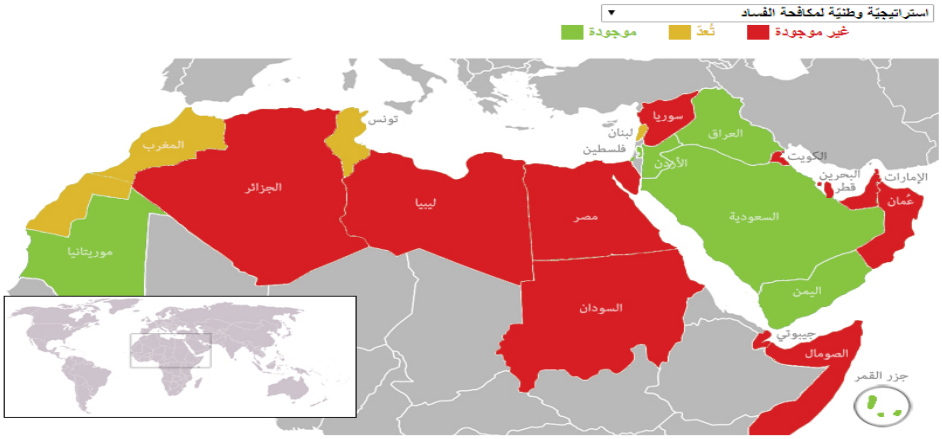

المصدر: www.arabacinet.org/FINAL_MAP_MODULE/map_ar.html(05/01/2019)

أما على الصعيد الدولي فالجزائر دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وممثلة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

4. 3. 3 جهود الحكومة الجزائرية لمكافحة الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية:

توجهت الجزائر نحو تبني استراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013) وفي سبيل تحقيقها قامت بعدة جهود مست مختلف القطاعات والتي بدورها ساهمت في التخفيف من حدة الفساد من خلال التخفيف من الطوابير مقابل الحصول على الخدمة وسهولة الحصول على المعلومة دون مقابل وتقليل فرص أشكال الفساد والبيروقراطية كالرشوة وغيرها والحد من ظاهرة الوسطاء لتقديم الخدمات وفيما يلي أهم الخدمات الحكومية الإلكترونية حسب القطاعات:

4. 3. 3. 1وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

- انشاء صفحة إلكترونية: **بوابة المواطن**(عام 2010) تقدم معلومات وخدمات الكترونية تتعلق بالحياة اليومية للمواطن من خلال الموقع الإلكتروني: elmouwatin.dz
- التحول من البلدية التقليدية إلى **البلدية الإلكترونية** من خلال استحداث قاعدة البيانات إلكترونية لوثائق الحالة المدنية وهو ما سهل على المواطن عملية استخراج وثائقهم بسهولة.
- إصدار بطاقة التعريف البيومترية والجواز السفر البيومتري (2011).
- التسجيل إلكترونيا لطالبي الترشح لأداء مناسك الحجابتداءا من عام 2016.
- إصدار رخصة السياقة الإلكترونية جانفي 2018 في أربع بلديات نموذجية المزودة بالشباك الإلكتروني (الجزائر الوسطى، القبة، الدار البيضاء، بابا حسن).

4. 3. 3. 2 قطاع الاتصالات: وتتمثل في خدمات البريد، أين تم إطلاق خدمات إلكترونية وهي كالتالي:

- **الشباك الإلكتروني:** بتسخير الأجهزة الإلكترونية لتسهيل عملية سحب الأموال آليا.
- **بطاقة الدفع الإلكتروني** أو البطاقة الذهبية التي أعلنت عنها مؤسسة **بريدالجزائر** في العاصمة اليوم الأربعاء 07 ديسمبر 2016، وتستعمل بطاقة الدفع الإلكتروني للأغراض التالية:
  - إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الإنترنت.
  - تسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء.
  - خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفطال.
  - استخراج الأموال عبر الموزع الآليGABوالشبابيك داخل المكاتب البريدي.
- خدمة جديدة تتمثل في **الاشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS)**ترسل إلى هاتف الزبون عند دخول الأموال لحسابه البريدي من خلال الموقع الإلكتروني :https://**eccp.poste.dz**.

4. 3. 3. 3 الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء:

- **التصريح عن بعد:** يوفر الصندوق لجميع المستخدمين إمكانية التصريح باشتراكات الضمان الإجتماعي عن بعد عبر بوابة "التصريح عن بعد"، 24 سا/24 طيلة أيام الأسبوع مجانا وبكل أمان.
- **الدفع الإلكتروني:** تسمح هذه الخدمة للمستخدمين بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان، 24سا/24 على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة عن طريق استعمال البطاقة البنكية.
- **بطاقة الشفاء:** شرع في استخدام البطاقةالإلكترونية للضمان الإجتماعي بداية من عام 2007.

4. 3. 3. 4 قطاع العدالة: استخراج **صحيفة السوابق العدلية** رقم 3 و**شهادة الجنسية** عبرالإنترنت بعد المصادقة على قانون عصرنة العدالة وصدروه في الجريدة الرسمية.

4. 3. 3. 5 الأمانة العامة للحكومة: قامت الأمانة العامة للحكومة الجزائرية بوضع **الموقع الإلكتروني** باللغة العربية والفرنسية: www.joradp.dz تحت تصرف المواطن يتضمن:

- الإطلاع على الدستور.
- الإطلاع على الجريدة.
- إجراء بحث حسب المواضيع حول مجموعة النصوص المنشورة في الجريدة الرسمية.
- الإطلاع على المنشورات التي أعدتها مصالح الأمانة العامة للحكومة.

4. 3. 3. 6 قطاع التعليم:

- **التعليم عن بعد:** وهو ما يوفره كل من الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد والمركز الوطني للتعليم المهني عن بعد.
- شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.
- في قطاع التربية يتم **توظيف** الأساتذة من خلال **الأرضية الرقمية**:tawdif.education.gov.dz بالتسجيل الأولي، وإعلان النتائج الكترونيا بإدخال الرقم السري الخاص بكل مترشح.
- انشاء صفحة (مدونة التربية والتعليم) من خلال الموقع الإلكتروني: www.edu-dz.com تعنى بتقديم المعلومات المتعلقة بالتعليم بمختلف مستوياته بدءا بالتعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم الجامعي.
- **التعليم الإلكتروني** على مستوى الجامعات، والانطلاق في تجربة **الماستر عن بعد** عام 2016 في أربع جامعات وهي: جامعة الجزائر 1 وجامعة الجزائر 3، وكذا جامعة البليدة 2 بالعفرون، جامعة وهران إلى جانب جامعة قسنطينة.

- التسجيلات الجامعية: قامت الجامعات بتوفير التسجيل إلكترونيا لفائدة الطلبة الجدد حاملي شهادة البكالوريا من خلال المواقع الإلكترونية:

www.mesrs.dzwww.orientation.ini.dzwww.ini.dz

والتسجيل الإلكتروني للماستر:

progres.mesrs.dz/webinscription

- المكتبة الافتراضية.
- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد **البوابة الجزائرية للمجلات العلمية** من خلال الموقع الإلكتروني (www.asjp.cerist.dz) للقضاء على الاجراءات البيروقراطية لقبول المقالات والحد من **ظاهرة السرقة العلمية** وبالتالي التخفيف من الفساد التعليمي.

4. 3. 3. 7 قطاع التجارة:

- استحداث **السجل التجاري الإلكتروني**: منذ شهر جوان 2014.
- الإتجاه **نحو التجارة الإلكترونية** من خلال **قانون 18-05** المؤرخ في 10 ماي 2018؛ متطرقا إلى التجارة الإلكترونية، العقد الإلكتروني، المستهلك الإلكتروني، المورد الإلكتروني، وسيلة الدفع الإلكتروني، الإشهار الإلكتروني وغيرها.

4. 3. 3. 8 قطاع الأعمال:

في عام 2017 تم إطلاق البوابة الإلكترونية لإنشاء المؤسسات:

www.jecreemonentreprise.dz

كوسيط عبر شبكة الإنترنت لتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات من خلال توفير كافة المعلومات اللازمة من قبل الإدارات المعنية بتقديم خدمات إنشاء المؤسسة وهي الغرفة الوطنية للموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، المديرية العامة للضرائب.

4. 3. 3. 9 قطاع الأمن:

في عام 2015 قام الدرك الوطني بوضع موقع إلكتروني ppgn.mdn.dz تحت تصرف المواطنين ويتضمن هذا الموقع **الشكاوي المسبقة** عن طريق الإنترنت والتبليغ عن أية جريمة مهما كان نوعها.

4. 3. 3. 10 قطاع المالية:

في قامت وزارة المالية إبتداءا من جانفي 2018 بإعتماد تطبيق إلكتروني للتصريح الجبائي[*] يتمثل في **جبايتك**: www.jibayatic.dz لتسهيل عملية دفع الضرائب والرسوم عن طريق الإنترنت من خلال التسجيل بالموقع ثم الدفع عن طريق الدفع البنكي الإلكتروني **E-Banking**.

5. الخلاصة:

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تهدد الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص إذ احتلت المراكز الأخيرة من حيث مؤشر مدركات الفساد نتيجة لارتفاع الرشوة والاختلاسات وغيرها، إضافة إلى غياب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مما يفسر الجهود المتواضعة المبذولة لذلك خاصة من حيث تطبيق العقوبات وسن قوانين ردعية.

[*] المادة 58 من قانون المالية 2018.

وفي سبيل التخفيف من البيروقراطية والرشاوي والوساطة التي أثقلت كاهل المواطن البسيط قامت الحكومة الجزائرية بتبني مشروع الجزائر الإلكترونية للتحول إلى الحكومة الإلكترونية حيث تم رقمنة عدة قطاعات إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

وعلى غرار نجاح العديد من الدول في استخدام الحكومة الإلكترونية كآلية ناجعة في مكافحة الفساد كالهند وكوريا الجنوبية وغيرها من التجارب الرائدة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتفعيل دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في التخفيف من حدة الفساد الذي تشهده:

-العمل على تقوية الوازع الديني للأفراد بأهمية مكافحة الفساد باعتباره آفة خطيرة تهدد كيان المجتمع من خلال المساجد والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها من القنوات.

- توفر إرادة سياسية قوية من قبل الجهاز الأعلى للحكومة لمكافحة الفساد من خلال الحكومة الالكترونية وتوفير الدعم بجميع انواعه.
- سن قوانين وتشريعات صارمة لتتناسب مع مختلف حالات الفساد والتشديد في معاقبة كل من يساهم في الفساد مهما صغر لردع الآخرين.
- نشر الثقافة الإلكترونية لدى المواطنين للتعامل مع كل ما هو إلكتروني.
- العمل على توفير برامج تدريبية للموظفين لتدريبهم على استخدام التقنيات الإلكترونية والبرمجة.
- توفير الموارد المادية والمالية والبشرية المؤهلة اللازمة لتمكين المؤسسات الحكومية من رقمنة إدارتها.
- العمل على توفير الإنترنت بجودة عالية وسعر تنافسي وعلى نطاق واسع لجميع شرائح المجتمع وتشجيع دخول القطاع الخاص لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات للحصول على التنافسية.
- تصميم مواقع إلكترونية للتبليغ عن حالات الفساد حسب كل قطاع دون الكشف عن هوية المبلغين للتشجيع على الإخطار.
- تأمين أنظمة الحكومة الإلكترونية ضد القرصنة الإلكترونية وعدم ترك المجال لظهور نوع آخر للفساد وهو **الفساد الإلكتروني**.
- الحرص على إعطاء الأولوية في رقمنة القطاعات التي يكثر فيها الفساد كقطاع الضرائب والجمارك كخطوة أولى وصولا إلى رقمنة جميع قطاعات الحكومة الجزائرية للوصول إلى مركزية البيانات وسهولة الرقابة الإلكترونية عليها، بالإضافة إلى ضمان التنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة إلكترونيا لمكافحة الفساد.

6. المراجع:

- صبيح،أحمد مصطفى. (2016). الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري.ط 1.مصر:مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- إيمان مرعي، حسن، و محمد مصطفى القصيمي.(2013). متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية دراسة استطلاعية لأراء القيادات الإدارية في مديرية بلدية الموصل.تنمية الرافدين، المجلد 35 (ملحق العدد 113)،9-26.
- حمزة حسن، خضر الطائي، ومازن ليلو، راضي. (2015). الفساد الإداري في الوظيفة العامة.الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي.
- ربحي مصطفى، عليان. (2015).البيئة الإلكترونية، ط 2.عمان:دار صفاء.
- سامر مؤيد، عبد اللطيف، و حيدر سامي، غريب. (2018).الفساد الإداري ودور المؤسسات الدستورية في مكافحته.أهل البيت، العدد 76،22-98.

- سامي، محمد،و قاسم، دياب. (2013). دراسة إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية لتحسين أداء الموانئ البحرية السورية (دراسة حالة مرفأ اللاذقية).رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- سلامة بن سليم الرفاعي. (2015). الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي: دراسة مقارنة.الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد.
- سمية،بومروان. (2014).الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة. ط 1.الرياض:مكتبة القانون والاقتصاد.
- سمير،التنير. (2009). الفقر والفساد في العالم العربي.بيروت: دار الساقي.
- الشايب، محمد. (2009). الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد:دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي.رسالة ماجستير. كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- صبحي،سلام. (2014). الفساد الإداري و المالي كظاهرة وأساليب علاجها،الأردن:دار أمجد للنشر والتوزيع.
- صفوان،المبيضين. (2011).الحكومة الإلكترونية: النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية.عمان:دار اليازوري العلمية.
- عبد الرحيم، فؤاد، و الرفاعي، الفارس. (2013).مدخل إلى الأعمال الدولية.عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق، مقرى. (2008).الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد بين حداثة المصطلح وأصالة المضمون.مصر:دار الكلمة للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف، قطيش. (2013). الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق: دراسةمقارنة.بيروت:منشورات حلبي الحقوقية.
- عبد المجيد محمود، عبد المجيد. (2014). الفساد - الجزء الأول (تعريفه - صوره - علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى)،مصر:دار النهضة للنشر.
- عماد أحمد، أبو شنب وآخرون. (2011).الخدمات الإلكترونية.إربد، الأردن:دار الكتاب الثقافي.
- فداء،حامد. (2015). الإدارة الإلكترونية: الأسس النظرية والتطبيقية. ط 1.عمان:دار الكندي للنشر والتوزيع.
- فهد بن ناصر، العبود. (2016).الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية. ط 3.الرياض:العبيكان للنشر.
- كريفار، مراد، و بربري، محمد أمين. (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي 2، 53-66.
- مجاشع محمد علي. (2016). التلفزيون والفساد: دور التلفزيون في مكافحة الفساد.مصر:العربي للنشر والتوزيع.
- محمد إبراهيم، الزبيدي.(2017). الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية.عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع.
- محمد سلمان، محمود، و هيفاء مزهر، الساعدي. الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية القانون:

http://abu.edu.iq/en/research/articles/12288

- محمد صادق،إسماعيل. (2014). الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة.مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- محمد مدحت، محمد. (2016). الحكومة الإلكترونية، القاهرة:المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مريم خالص، حسين. (2013).الحكومة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. 439-460.
- مصطفى يوسف، كافي. (2009). الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة.سوريا:دار رسلان.
- هاشم، الشمري، و إيثار،الفتلي. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.عمان:دار اليازوري.

- Amitabh Ojha, & Shailendra Palvia, & M. P. Gupta.(2008).Model for Impact of E-Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations, Critical thinking in e-governance. 160-170
- http://www.digitalindia.gov.in (17/01/2019)
- Jin-Wan Seo,& Hasan Md Golam Mehedi. (2016). E-government Efforts against Corruption in Bangladesh: What We Have Done and What We Have to Do. International Journal of Political Science & Diplomacy, 2 (107), 1-6.
- SapanjeetKaur. (2015). E-Governance- Combating Corruption Strategy. International Journal of Computer Science and Technology, 6 (3).
- T.M.Vinod, Kumar. (2015). E-Governance for Smart Cities.Singapore:SpringerScience + Business Media.